

## الفصل الثالث: الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق المالي

### تمهيد

هدف المدقق هو إعطاء تقرير مختصر حول جودة نظام الرقابة الداخلي، وكذا تحديد وتقييم نوع الأخطار المحدقة بالمؤسسة، و حجم تأثيرها على جودة المعلومة المالية في القوائم الشاملة. فأتناء قيام المدقق بمهامه يقوم بتقييم ثلاثة أنواع من الأخطار:

- الخطر المرتبط بنشاط و محيط المؤسسة (Le risque inhérent)؛
- الخطر المرتبط بالمراقبة (Le risque du contrôle)؛
- الخطر المرتبط بالمدقق (Le risque de non-détection).

### 1. أنواع الأخطار المرتبطة بمهمة التدقيق

#### 1.1 الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيط نشاطها (Le risque inhérent/RI)

يمكن تعريف هذا النوع من الخطر بأنه: الخطر المحتمل، و الناتج عن المتغيرات المؤثرة في نشاط المؤسسة و المتغيرات الخاصة المميزة لقطاع نشاطها. علما أن المؤسسة التي قد تواجه عمليات استثنائية، غير دورية و غير عادية... هي تلك المعرضة أكثر لخطر الوقوع في أخطار التسجيل والتقييم، مقارنة مع المؤسسة التي عادة ما تسجل عمليات روتينية، دورية و متكررة.

#### 2.1 الخطر المرتبط بالمراقبة (Le risque du contrôle/RC)

يرتبط خطر المراقبة (التقييم) بالفعالية الوقائية لنظام الرقابة الداخلية، و تتحدد فعالية هذا الأخير بدلالة قدرته الوقائية لتفادي وقوع الأخطاء، يضاف إلى ذلك قدرته على حصر الأخطاء و تعديلها في الوقت المناسب. علما أن نظام الرقابة الداخلي يتكون مما يلي:

- الإمكانيات المعلوماتية ومعدات الإعلام الآلي المرصودة لتسجيل البيانات؛
- المقارنة بين المصالح؛
- الأعمال الواجب إنجازها نهاية الدورة (مقارنة الجرد المادي مع الجرد المحاسبي)؛
- التنسيق الدائم، الملائم و اللازم بين الأنشطة و المصالح.

إن تفادي هذا النوع من الأخطار، هو تحصيل حاصل لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلي.

### 3.1 الخطر المرتبط بالمدقق (Le risque de non-détection/R.nD)

يتمثل الخطر المرتبط بالمدقق، في الأخطار غير المكتشفة من طرفه عند كتابة تقريره النهائي. وهو خطر مرتبط بشخصية، اختيارات ومنهجية المدقق في حد ذاته. من بين الأسباب المؤدية لوقوع مثل هذا الخطر ما يلي: عدم اختيار السبل الكفيلة لتحديد مصدر الاختلالات المعتبرة. مسؤوليته في عدم تخصيص الوقت الكافي لأداء مهمته، يضاف إلى ذلك طبيعة وشمولية التقنيات المطبقة لتحديد الأخطاء وتقييم الأخطار.

بتمحيص الأنواع الثلاثة للأخطار التي يمكن أن تؤثر على مهمة التدقيق، يمكن القول أن:

- النوع الأول والثاني مرتبطين بالمؤسسة في حد ذاتها (خصائص المؤسسة ومحيطها، بالإضافة إلى التنظيم العام داخل المؤسسة)؛
- أما النوع الثالث فهو مرتبط بتكوين وخبرة المدقق من جهة، ومن جهة أخرى الاختيارات الملائمة وغير الملائمة النابعة عن قناعة المدقق.

### 4.1 الخطر الإجمالي (Le risque globale/RG)

إذا كان النوع الأول والثاني من مسؤولية المؤسسة موضوع التدقيق، إذن بضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة ومحيط نشاطها (RI) في الخطر المرتبط بالمراقبة (RC) نتحصل على الخطر المرتبط بالمؤسسة (RE):

$$RE = RI \times RG$$

علما أن الخطر يتكون من إمكانية الحدوث (Probabilité d'incidence/PI) حاصل ضرب الجسامة (Gravité/G). إذن فالخطر هو:

$$R = PI \times G$$

أما الخطر الإجمالي فهو حاصل ضرب الخطر المرتبط بالمؤسسة في الخطر المرتبط بالمدقق (R.nD)، أو حاصل ضرب الأخطار الثلاثة:

$$RG = RE \times R.nD$$

أو

$$RG = RI \times RC \times R.nD$$

يجب التأكيد على أن الأخطار لا تجمع، بل تضرب بغرض تبين تأثير الأخطار فيما بينها...

2. المراحل التطبيقية لتحديد و تقييم الأخطار

1.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالشركة ومحيط نشاطها

يقوم المدقق (Auditeur) عموما و محافظ الحسابات (CAC) خصوصا بمراقبة تدفق المعلومات، بغرض تسيير الأخطار التي تكتنف مهمة التدقيق، و المتمثلة عموما فيما يلي:

- الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة ومحيط نشاطها؛
  - الوقوف على الشكل القانوني للمؤسسة (شركة أشخاص أو شركة أموال)؛
  - المعلومات التقنية (مكونات المنتج، نمط الإنتاج...)
  - الخصائص التسويقية (نسبة احتلال السوق، الميزانية المرصودة للتسويق للتسويقية)؛
  - حجم العمليات و التدفقات المالية المعالجة، و احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها. يضاف إليها الإمكانيات و الموارد المرصودة لمعالجة تلك البيانات.
- عند أداء مهمته، يسعى المدقق إلى اختيار الآليات الملائمة لتحديد الخطر المرتبط بالمؤسسة و محيط نشاطها. و من بين أهم هذه الآليات يمكن ذكر ما يلي:
- تنظيم مقابلة مع أهم المسؤولين؛
  - تصفح الوثائق الداخلية و الخارجية للمؤسسة، و التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسة؛
  - الاطلاع على تقارير و نتائج محافضي الحسابات السابقين؛
  - زيارة موقع المؤسسة، و الوقوف على واقع الوثائق المطلع عليها؛
  - قراءة تحليلية للقوائم المالية الشاملة، بغرض الحكم على جودة المعلومة المالية.

## 2.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالمراقبة

تمر عملية تقييم خطر المراقبة بثلاثة مراحل أساسية:

- إحصاء أنواع تدفقات المعلومات، ومجموعة الحسابات التي تمثل موضوع التدقيق؛
- تحديد أنظمة الرقابة الفرعية -المكونة لنظام الرقابة العام- والمسؤولة عن وقوع الأخطاء، ومن أجل تحقيق ذلك يمكن تطبيق نوعين من الرقابة: رقابة وقائية التي تمنع وقوع الأخطاء، ورقابة علاجية من أجل تحديد مصدر الخطأ بعد وقوعه، ثم العمل على تصحيحه؛
- تقييم وإعادة تجريب نظام الرقابة العام، وذلك بعد تصحيح الاختلالات.

## 3.2 آليات تحديد الخطر المرتبط بالمدقق

يتجلى عموماً الخطر المرتبط بالمدقق بما يلي:

- مقارنة عمل المدقق الحالي بعمل المدققين السابقين في السنوات الماضية؛
  - مقارنة نتائج المدقق مع واقع السوق (خصائص المؤسسة وخصائص نشاطها).
- على الرغم من أن المدقق أعلم بتقنيات التدقيق والتشخيص، إلا أن للمؤسسة والقائمين عليها الحق في تقييم وتمحيص نتائج مهمة التدقيق.

## 3. أهمية تحديد عتبة الاختلالات المعتبرة (Le seuil de signification des anomalies)

تمثل عتبة الاختلالات المعتبرة الحد الفاصل بين الخطأ الجسيم غير المقبول، والخطأ المقبول. إن تجاوز هذه عتبة، يقابله تأثيراً معتبراً للاختلال على الصورة الصادقة للحسابات والقوائم المالية. إضافة إلى الاختلالات الجلية، ترتبط الاختلالات المعتبرة بما يلي:

- عدم إيصال المعلومة في الوقت المناسب، والتي من شأنها تغيير آراء المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المساهمين عند عقد الجمعيات العامة؛
- إخفاء المعلومات الخاصة بالسنة أو السنوات السابقة، والتي من شأنها تعديل وضبط إستراتيجية المؤسسات نحو الأحسن في السنوات المقبلة؛
- عدم إظهار معلومة ملائمة ضمن القوائم المالية بشكل لائق وصریح، والتي قد ينتج عنها قراءة مبتورة أو مغلوبة لمحتوى القائمة المعنية.

على الرغم من وجود هامش خطأ مقبول، حول التقييم و التقرير الذي قد يفضي إليه المدقق، لاسيما الأخطاء المرتبطة بالمدقق جراء (منهجية العمل، تمثيلية العينة، وقت إجراء الاختبارات و المقابلات...). إلا أن تحديد عتبة الاختلالات المعتبرة من شأنه تحقيق ما يلي:

- تخطيط و توجيه أحسن لمهمة التدقيق، من خلال التركيز على الحسابات و المعلومات التي يمكن أن تتعدى الأخطاء فيها عتبة الاختلالات المعتبرة؛
- اختيار مواطن الضعف التي لا تأخذ الجهد و الوقت، و التي قد تفضي إلى اختلالات معتبرة عند إعداد التقرير. و تجنب بالمقابل الأعمال التي قد تحتاج وقتا طويلا و جهدا كبيرا، و التي لا ينتج عنها أخطاء جسيمة؛
- يجب التنويه إلى أن احترام المعايير الموضوعية عند التقييم و التسجيل، لا يؤدي حتما إلى التسجيل المحاسبي الصحيح. إن تكرر و تراكم الأخطاء البسيطة غير المعتبرة، قد يؤدي إلى تفاقم تأثير تلك الأخطاء و من ثم تجاوزها لعتبة الاختلالات المعتبرة.

إن التعرّيج على الاختلالات المعتبرة التي يمكن أن ترهن مهمة التدقيق، و كذا أهمية تحديد عتبة لتحديد درجة الاختلالات المعتبرة و جسامتها، ما هو إلا وضع أطر تنظيمية تحدد الخطوط الحمراء للمدقق من جهة، و من جهة أخرى لمنتجي المعلومة المالية. على المدقق أيضا التطرق إلى تقييم الأخطار و جسامتها الأخطاء المرتكبة بالتفصيل عند إعداد تقريره، بغرض إيصال المعلومة الصحيحة، الكاملة و الشفافة لمختلف مستعمليها.